# المحور الثاني: مسار الإصلاح السياسي في الجزائر1962-2026

قلّما شهدت دول عربية إصلاحات متكررة وتحولات جذرية كما شهدتها الجزائر. فمنذ استقلالها في جويلية 1962، أصدرت البلاد دستورها أو عدّلته تعديلاً جوهرياً في ثماني مناسبات على الأقل: 1963، 1976، 1989، 1996، 2002، 2008، 2016، 2020، مع تعديل "تقني" إضافي في مارس 2026، وانتقلت من نظام الحزب الواحد الراسخ دستورياً إلى نظام التعددية الحزبية، وخاضت أحد أعنف الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعاصرين، وتأثرت بحركتين جماهيريتين: ثورة أكتوبر 1988وحراك 2019، ومع ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل غيّرت هذه الإصلاحات المتتالية التوزيع الفعلي للسلطة أم أنها أعادت فقط ترتيب هيكلها المؤسسي؟

تكتسب هذه المسألة أهمية تحليلية وتاريخية على حد سواء. وقد قُرئت الحالة الجزائرية من زاويتين متناقضتين، الأولى المرتبطة بنظرية التحولات المبكرة، رأت في بداية عام 1989 تحولاً ديمقراطياً حقيقياً، وإن كان قد أُجهض، بسبب تدخل العسكر وإلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992. أما الثانية، الأقرب إلى الأدبيات المتعلقة بالأنظمة الهجينة، فتعتبر التعددية الجزائرية ترتيباً مُداراً، حيث كانت المنافسة محصورة دائماً بنواة من أصحاب السلطة غير المنتخبين.

## 1- مرحلة الأحادية الحزبية (1962-1989)

يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية متمثلة في:

### 1-1-مرحلة حكم بن بلة: أزمة التأسيس وأولوية الجيش

ورثت الجزائر المستقلة، بفضل جبهة التحرير الوطني التي تأسست خلال الحرب، شرعيةً قامت على الثورة لا على الانتخابات، وثقافةً سياسيةً تُعلي من شأن الوحدة الوطنية على التعددية بسبب ظروف الاستقلال. وقد حسمت أزمة صيف عام 1962، التي تحالف فيها جيش التحرير الوطني للحدود، بقيادة العقيد هواري بومدين، مع أحمد بن بلة ضد الحكومة المؤقتة، مسألةً ستؤثر في كل إصلاح لاحق :فالجيش، لا الحزب ولا الشعب، هو المرجع النهائي للسيادة. أما دستور عام 1963، الذي اعتُمد باستفتاء شعبي، فقد كرّس جبهة التحرير الوطني كحزب وحيد، وركز السلطة في يد رئيس لا يخضع لرقابة برلمانية فعّالة.

لم يكن لنص عام 1963 أي جدوى يذكر. فقد علّقه بن بلة في غضون أسابيع، مستندًا إلى صلاحيات الطوارئ بموجب المادة 59، ثمّ اكتسح الانقلاب العسكري/التصحيح الثوري في 19جوان 1965ما تبقى من الواجهة المؤسسية. وعلى مدى عقد من الزمان بعد ذلك، حكم البلاد مجلس الثورة، وهو هيئة هيمن عليها الضباط المحيطون ببومدين. ويُعدّ النمط المبكر مُفيدًا: فقد كانت الأشكال الدستورية موجودة، لكنها كانت خاضعة لتوازن القوى داخل النخبة العسكرية والسياسية.

### 1-2-مرحلة بومدين: بناء المؤسسات 1965-1978

جمعت سنوات حكم بومدين بين التصنيع بقيادة الدولة (نموذج الصناعات المصنعة)، وتأميم المحروقات عام 1971، والثورة الزراعية، وبرنامج مدروس لـ"تقنين "المؤسسات. وقد منح الميثاق الوطني لعام 1976والدستور الذي اعتُمد في العام نفسه النظامَ بنيته الأيديولوجية والمؤسسية على النحو التالي: تبني توجه اشتراكي، وجبهة التحرير الوطني كحزب رئيسي وحيد، ومجلس شعبي وطني منتخب من قوائم حزبية، ورئاسة تنفيذية. كانت المشاورة الشعبية حقيقية في شكلها إذ نُوقش الميثاق علنًا قبل التصديق عليه، لكنها كانت مقيدة في جوهرها، لأن إطار النقاش كان محددًا من قِبل واضعي النص.

علاوة على ذلك يُعدّ البُعد الريعي (الدولة الريعية) محورياً في منظومة الحكم. فقد مكّن ارتفاع أسعار النفط في خلال هذه الفترة، وتوسّع عائدات المحروقات الدولة من ضمان التوظيف والدعم وتقديم الخدمات العامة على نطاق واسع. وبحسب البيلاوي، استطاع النظام استبدال التمثيل بالتوزيع؛ إذ استندت الشرعية إلى الأداء والرمزية القومية بدلاً من الرضا الشعبي. وعليه، كان الإصلاح في تلك الفترة بمثابة عملية بناء للدولة. فقد أنشأ مؤسسات ورثها الإصلاحيون اللاحقون، لكنه لم يُوفّر قنوات لتجميع المطالب المجتمعية.

### 1-3-مرحلة الشاذلي بن جديد: التحرير الاقتصادي، والانقسام الاجتماعي

أدى رحيل/وفاة بومدين في ديسمبر 1978إلى اندلاع صراع على السلطة، وبرز من خلاله العقيد الشاذلي بن جديد كمرشح توافقي. وشهدت رئاسة الشاذلي 1979-1992 انفراجة اقتصادية حذرة (إصلاحات اقتصادية)، تمثلت في تفكيك بعض مؤسسات الدولة، وتشجيع القطاع الخاص، وتراجع جزئي عن النموذج الاشتراكي. أما التحرر السياسي، فقد كان متأخراً. وأظهر الربيع البربري في مارس/أبريل 1980، وهو احتجاج في منطقة القبائل ضد حظر محاضرة عن الشعر البربري، بروز مطالبة بالهوية الثقافية لم يستطع نظام الحزب الواحد استيعابها، واستعداد الدولة للرد بالقمع وتقديم تنازلات انتقائية.[1] وفي الوقت نفسه، توسع التيار الإسلامي داخل المساجد والجامعات والجمعيات، بتشجيع جزئي من السلطات كقوة موازنة للتيار اليساري.

ولكن أدى انهيار أسعار النفط عام 1986إلى تغيير جذري في الوضع القائم. فمع انخفاض عائدات المحروقات بشكل حاد، وتراكم خدمة الدين الخارجي التي استنزفت جزءًا كبيرًا من عائدات التصدير، أصبح النظام الريعي الذي اعتمد عليه سابقا غير قابل للاستمرار. وتفاقمت إجراءات التقشف، ونقص الموارد والمواد الغذائية، وبطالة الشباب، ولم تستطع دولة الحزب الواحد رصد أو استيعاب السخط الناتج، لافتقارها إلى قنوات تمثيل مستقلة.

[1] روبرتس، *ساحة المعركة* ، حول السياسة القبائلية والمسألة الثقافية؛ انظر أيضًا ستورا، *الجزائر . 1830-2000*

### 1-4- أحداث أكتوبر 1988

كانت أعمال الشغب التي اندلعت في الفترة من 4إلى 10أكتوبر 1988، والتي بدأت في الجزائر العاصمة وامتدت إلى عدة مدن، أول ثورة شعبية شاملة ضد النظام منذ الاستقلال. حيث أسفر تدخل الجيش واستخدامه للقوة المسلحة عن حصيلة رسمية للقتلى بلغت 159قتيلاً، بينما تشير تقديرات مستقلة إلى أعداد أعلى بكثير، كما أن الكشف عن التعذيب في مراكز الاحتجاز أضرّ بمكانة النظام الأخلاقية. يُفهم هذا الحدث على أفضل وجه باعتباره احتجاجًا اجتماعيًا واقتصاديًا، وإدانة سياسية لنظام لم يكن لديه أي وسيلة سلمية تتيح التعبير عن المظالم.

وقد مثّل رد الرئيس عن طرق خطاب وعد فيه بالإصلاح السياسي، وتعديل دستوري تم اعتماده في استفتاء شعبي في 3نوفمبر 1988، ثم إقرار دستور جديدًا بالكامل في فبراير 1989 بمثابة الانتقال من مرحلة الأحادية إلى مرحلة أخرى تعددية. والجدير بالذكر أن هذه البداية انطلقت من أعلى الهرم، من قبل فصيل إصلاحي في الرئاسة متحالفًا مع عناصر من الجيش، جزئيًا كوسيلة للالتفاف على المحافظين في جهاز جبهة التحرير الوطني.

وبالتالي يُظهر نظام الحزب الواحد أن الدولة الجزائرية استطاعت بناء مؤسسات وتوزيع مواردها بكفاءة لفترات طويلة، لكنها عجزت عن وضع آليات للتداول السياسي السلمي. فكانت بذلك إصلاحاتها تنظيمية أكثر منها تمثيلية، وكانت أزمة عام 1988 النتيجة المنطقية لذلك.

## 2-مرحلة التعددية السياسية والعشرية السوداء 1992-1999

### 2-1-دستور عام 1989وإضفاء الشرعية على التعددية

أزال دستور 23فبراير 1989الإشارات إلى الاشتراكية ودور جبهة التحرير الوطني القيادي، وضمن حرية تكوين الجمعيات "ذات الطابع السياسي، وفصل الحزب عن الدولة. وأجاز قانون الجمعيات السياسية الصادر في جويلية 1989إنشاء الأحزاب، وفي غضون عام واحد، تم تسجيل العشرات منها، إلى جانب تحرير الصحافة حديثًا. وتم تقنين جبهة الإنقاذ الإسلامية، التي تشكلت عام 1989حول عباسي مدني وعلي بلحاج، على الرغم من الحظر الدستوري والقانوني المفروض على الأحزاب القائمة على أسس دينية، وهو قرار فُسِّر على أنه دليل على تساهل حقيقي، ومقامرة محسوبة من قبل دائرة الشاذلي على إمكانية السيطرة على التعبئة الإسلامية.

وبالتالي كان إصلاح عام 1989 الأوسع نطاقًا في تاريخ البلاد، لكنه انطوى على نقطتي ضعف هيكليتين. أولًا: تم تحرير المجال السياسي دون إصلاح المؤسسات التي تُنظّم السلطة، فبقي دور الجيش، وأجهزة الأمن، وسيطرة الدولة على الاقتصاد على حالها. ثانيًا: نُفّذ الإصلاح بطريقة عرّضت الحكام

الحاليين لهزيمة انتخابية قبل أن تنضج قوى المعارضة والمؤسسات الانتخابية. ويرى "كواندت" أن المُصلحين قلّلوا من شأن السخط الاجتماعي، وبالغوا في تقدير جاذبية جبهة التحرير الوطني الانتخابية[2].

### 2-2-الانتخابات وإلغاء المسار الانتخابي

أسفرت الانتخابات المحلية التي جرت في جوان 1990عن فوز جبهة الإنقاذ الإسلامي بأغلبية في البلديات والأقاليم، وفي الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية التي جرت في 26ديسمبر 1991، حققت الجبهة تقدماً بواقع 188مقعداً من أصل 430، مقابل 25 مقعداً لجبهة القوى الاشتراكية و15مقعداً لجبهة التحرير الوطني، مع ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت. وأشارت هذه النتائج، التي نتجت عن نظام انتخابي يميل لصالح الحزب المتصدر، إلى حتمية فوز الإسلاميين (FIS) بأغلبية برلمانية في الجولة الثانية. وفي 11 جانفي 1992، استقال الرئيس الشاذلي تحت ضغط العسكر، وأُلغيت الجولة الثانية، وشُكّل المجلس الأعلى للدولة، وأُعلنت حالة الطوارئ في 9 فيفري 1992وتم حل جبهة الإنقاذ الإسلامي في مارس من العام نفسه.

وجدير بالذكر أن هناك تباين تفسير هذه اللحظة في الأدبيات. فبالنسبة لمن يؤكدون على انهيار الديمقراطية، كان إلغاء الانتخابات بمثابة انقلاب قضى على مرحلة انتقالية ناشئة وأدى إلى تطرف التيار الإسلامي. أما بالنسبة لآخرين، بمن فيهم العديد من الديمقراطيين العلمانيين الجزائريين آنذاك، فقد برر خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتناقضها بشأن التعددية اتخاذ إجراء وقائي. ويؤكد تفسير أكثر تشككًا، أن فصيل "الاستئصال "داخل المؤسسة العسكرية والأمنية رأى في فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ تهديدًا ليس فقط للعلمانية، بل أيضًا للمصالح المؤسسية وامتيازات الائتلاف الحاكم؛ وبالتالي، كان الإلغاء بمثابة الحفاظ على السلطة لا الدفاع عن الديمقراطية. لكن لا نحتاج في هذا الموضوع الخوض في هذه التفسيرات للوصول إلى الاستنتاج البنيوي التالي: لقد أرست هذه الحادثة (إلغاء المسار الانتخابي) مبدأ أن نتائج الانتخابات لن تُقبل إذا ما كانت تهدد جوهر النظام القائم.

### 2-3-الحرب الأهلية والمؤسسات الانتقالية

أدى الصراع الذي تلا إلغاء المسار الانتخابي إلى مواجهة بين جماعات إسلامية مسلحة، أبرزها الجماعة الإسلامية المسلحة وجيش الإنقاذ الإسلامي، وقوات الأمن وميليشيات الدفاع الذاتي المدعومة من الدولة. واتسم هذا الصراع بمجازر جماعية بحق المدنيين، واغتيالات لمثقفين وصحفيين ومسؤولين سامين في الدولة بمن فيهم رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف في جوان 1992، وحالات اختفاء قسري واسعة النطاق، وتتراوح التقديرات لعدد القتلى عادةً بين 100ألف و 200ألف.

---

[2] كواندت، *بين الاقتراع والرصاص* .

من الناحية السياسية، اتسمت فترة الحرب الأهلية بالارتجال المؤسسي. فبعد مؤتمر السلطة التنفيذية العليا 1992–1994، قام المجلس الوطني الانتقالي ومؤتمر الحوار الوطني عام 1994بالتمهيد للعودة إلى الشرعية في عهد الجنرال "ليامين زروال"، الذي عُيّن رئيساً للدولة في جانفي 1994. وقد رفضت السلطة محاولة المعارضة للتوصل إلى تسوية تفاوضية–وهي برنامج سانت إيجيديو (عقد روما) في جانفي 1995، الذي جمع بين جبهة الإنقاذ الإسلامي، وجبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية، وعدد من الشخصيات الوطنية –واختارت بدلاً من ذلك المضي قدماً عبر الانتخابات. وقد منح انتخاب "زروال" في نوفمبر 1995، بحصوله على نحو 61% من الأصوات، في ظل حالة من انعدام الأمن واستبعاد التيار الإسلامي الرئيسي، قدراً من الشرعية، لكنه لم يحل الصراع الأساسي.

### 2-4-التعددية المنضبطة: دستور عام 1996

كان دستور 28نوفمبر 1996 الإصلاح الدستوري المحوري في النصف الثاني من العقد/العشرية. فقد استحدث مجلسًا ثانيًا (غرفة ثانية)، هو مجلس الأمة، حيث يُعيّن الرئيس ثلث أعضائه؛ وحدّد ولاية الرئيس بفترتين؛ وحظر الأحزاب المؤسسة على أسس دينية أو لغوية أو إقليمية أو جندرية. وهو بند استهدف الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن له تداعيات على الحركات البربرية وغيرها من الحركات القائمة على الهوية. واكتملت هذه البنية بنظام انتخابي جديد قائم على التمثيل النسبي، وحزب "رئاسي "جديد، هو التجمع الوطني الديمقراطي RND، الذي أُنشئ عام 1997وحقق التجمع الوطني الديمقراطي أغلبية نسبية في الانتخابات التشريعية التي جرت في جوان1997، وسط مزاعم بالتزوير، وتلاه حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلام الإسلامية المعتدلة.

وبالتالي أضفى اتفاق عام 1996طابعًا مؤسسيًا على ما يُمكن تسميته بالتعددية المُوجّهة. حيث تنافست الأحزاب، وعُقدت جلسات المجلس التشريعي، ووُجدت الصحافة، لكن جرى تعزيز منصب الرئيس، ووفر مجلس الأمة المُعيّن رقابة تشريعية على المجلس المُنتخب (المجلس الشعبي الوطني)، ونشأ حزبٌ مُهيمنٌ يُمثّل "حزب السلطة "لترسيخ النظام القائم. ويُبيّن تحليل "ويرنفيلز" للسياسة النخبوية في تلك الفترة أن العودة إلى الحكم الدستوري لم تُلغِ التحكيم غير الرسمي للقيادة العسكرية والأمنية؛ بل قامت فقط بتكييفه مع إطار مؤسسي جديد. وقد أكّد إعلان "اليامين زروال" في سبتمبر 1998عن نيّته التنحي مُبكرًا (الاستقالة)، بعد توترات مع بعض عناصر التسلسل الهرمي العسكري، على أولوية هيمن القوى غير الرسمية على مفاصل النظام القائم.

## 3-فترة حكم بوتفليقة 1999-2019: الاستقرار، الريع، والهندسة الدستورية

### 3-1-المصالحة الوطنية كمصدر للشرعية

انتُخب عبد العزيز بوتفليقة، وزير خارجية بومدين السابق، رئيسًا للبلاد في أفريل 1999بعد انسحاب المرشحين الستة الآخرين عشية الانتخابات، بدعوى التزوير. ومع ذلك نجح في تقديم نفسه كمهندس للسلام. وقد نصّ قانون الوئام المدني (القانون رقم 99-08 الصادر في 13جويلية 1999)، الذي أُقرّ في استفتاء شعبي في سبتمبر 1999بنسبة تصويت رسمية تجاوزت 98 بالمئة، على عفو مشروط للمتمردين الذين استسلموا. وفي استفتاء آخر في سبتمبر2005، أُقرّ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي نُفّذ بموجب الأمر رقم 06-01 الصادر في فبراير2006، ونصّ الميثاق على العفو عن أفراد قوات الأمن والمتمردين غير المتورطين في أخطر الجرائم، وقدّم تعويضات لأسر المختفين قسرًا، وجرّم، في المادة 46، التصريحات العلنية التي تُعتبر "استغلالًا "لجراح المأساة الوطنية.

وبالتالي تُجسّد سياسة المصالحة الوطنية ازدواجية الإصلاح في الجزائر. فقد أنهت أعمال عنف واسعة النطاق وأعادت دمج آلاف المقاتلين السابقين، وهو مكسب لا جدال فيه. وفي الوقت نفسه، رسّخت الإفلات من العقاب كثمن للسلام، وأغلقت باب التحقيقات القضائية في فترة العشرية السوداء، وأخرجت الحرب من دائرة النقاش العام المشروع. ولذلك لم يكن عجزها الديمقراطي نتيجة ثانوية، بل سمة أساسية في تصميمها. فقد تحقق السلام بمبادرة رئاسية أُقرت باستفتاء شعبي، لا من خلال عملية تشاورية تشمل الضحايا والقوى السياسية.

### 3-2-الهندسة الدستورية: 2002، 2008، 2016

تميزت رئاسة بوتفليقة بسلسلة من التعديلات الدستورية والتشريعية، يمكن اعتبار كل منها استجابةً لمشكلة محددة. فقد اعترف تعديل عام 2002باللغة الأمازيغية كلغةً وطنية، في أعقاب اضطرابات منطقة القبائل عام 2001المعروفة باسم "الربيع الأسود"، والتي قُتل فيها عشرات المتظاهرين على يد قوات الدرك. وألغى تعديل 12نوفمبر 2008 القانون المتعلق بتحديد العهدات الرئاسية، الحد الأقصى لفترتين رئاسيتين المنصوص عليه في المادة 74، واستبدل منصب رئيس الحكومة بمنصب رئيس وزراء تابع للرئيس، مما مكّن بوتفليقة من الترشح لعهدة ثالثة عام 2009، وعزز هيمنة الرئيس على السلطة التنفيذية. وأُعيد انتخاب بوتفليقة لاحقًا عام 2009بنسبة تأييد رسمية تجاوزت 90%، وفي عام 2014 بنسبة تقارب 81 بالمئة، وذلك على الرغم من معاناته من إعاقة واضحة نتيجة جلطة دماغية أصيب بها في أبريل 2013.

وقد أعاد التعديل الدستوري الصادر في 6مارس 2016 العمل بموجب القانون المتعلق بتحديد العهدتين الرئاسيتين، واعترف باللغة الأمازيغية لغةً رسمية، وأنشأ هيئةً عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات. إلا أن أهميته

الديمقراطية تضاءلت بسبب عدم سريان حد العهدتين بأثر رجعي، وبالتالي لم ينطبق على عهدة بوتفليقة. وهكذا، يُجسد التاريخ الدستوري للفترة 2008–2016 ما يُسميه الباحث "هايدمان": "ترقية الاستبداد"، أي التخلي عن حد العهدتين عندما أصبح غير ملائم، وإعادته عندما يصبح الثمن السياسي لغيابه باهظًا، وترتيب عملية الانتقال بما يضمن بقاء الرئيس الحالي في السلطة.

### 3-3-إصلاحات عام 2011، وحدود عدوى الربيع العربي

أدت أعمال الشغب التي اندلعت في جانفي 2011بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتي تزامنت مع الانتفاضات في تونس ومصر، إلى حزمة إصلاحات شملت رفع حالة الطوارئ، المفروضة منذ عام 1992، في فيفري 2011، وقوانين جديدة في جانفي 2012بشأن الانتخابات والأحزاب السياسية والجمعيات والإعلام وتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. ويفسر "إنتليس" هذا التسلسل على أنه ممارسة لـ"إحياء " الديمقراطية ظاهريًا، ولكنه في الواقع تكيف متطور: فقد استخدم النظام احتياطياته المالية لشراء السلم الاجتماعي من خلال زيادات الأجور والإعانات وبرامج الإسكان، مع تقديم تنازلات سياسية محدودة. وأدى قانون الأحزاب الجديد إلى تسجيل العديد من الأحزاب الجديدة، لكن لاحظ العديد من المراقبين أن هذا الانتشار أدى إلى تشتيت المعارضة بدلًا من تقويتها. علاوة على ذلك، فإن ذكرى وتجربة التسعينيات من القرن الماضي منعت العديد من الجزائريين من تأييد المواجهة مع الدولة، فقد مثّلت "العشرية السوداء"سردية محصنة ضد التعبئة على غرار الربيع العربي.

### 3-4-الريع، والمحسوبية، وإعادة توازن جهاز الأمن

تزامن العقد الثاني من حكم بوتفليقة مع فترة طويلة من ارتفاع أسعار المحروقات، مما موّل زيادة هائلة في الإنفاق العام وتراكم احتياطيات النقد الأجنبي. وتفاقمت ديناميكيات الريع التي سبق ذكرها، إذ أصبحت العقود العامة وسيلة لبناء قواعد عملاء تجارية موالية، وهي عملية ولّدت فضائح فساد رفيعة المستوى، لا سيما تلك التي أحاطت بشركة سوناطراك الحكومية للمحروقات بعد عام 2010. و في هذا الصدد يُظهر بحث "محمد حشماوي" حول الفساد السياسي والمحسوبية كيف أصبحت هذه الشبكات جزءًا لا يتجزأ من عمل السياسة البرلمانية والحزبية. وبالمثل يُجادل تحليل "لوي" المقارن للجزائر ودول أخرى مُصدّرة للنفط بأن الريع سمح للنظام بتأجيل الإصلاح.

وضمن النطاق غير الرسمي، سعى بوتفليقة إلى إعادة التوازن في العلاقات بين الرئاسة وجهاز المخابرات العسكرية. فبعد عام 2013، أدت سلسلة من عمليات إعادة التنظيم إلى تقليص صلاحيات دائرة المخابرات والأمن، وبلغت ذروتها بتقاعد رئيسها لفترة طويلة، الفريق محمد مدين المدعو توفيق في سبتمبر 2015، وحلّ هذه الدائرة في عام 2016، ويُعدّ مفهوم "روبرتس" عن "نزع الطابع العسكري" وثيق الصلة

بهذا السياق، إلا أن العملية كانت غامضة، فقد ركّزت السلطة في يد حاشية رئاسية (لا سيما شقيق الرئيس، سعيد بوتفليقة) وفي يد رئيس الأركان، الفريق أحمد قايد صالح، بدلاً من نقلها إلى مؤسسات مدنية.

### 3-5-التدهور والطريق إلى حراك فيفري2019

بحلول عام 2014، كان النظام يُدار من خلال رئيس غائب إلى حد كبير عن الحياة العامة، وتُتخذ القرارات من قبل دائرة مقربة غامضة التكوين. وقد حوّل إعلان بوتفليقة في 10فيفري 2019عن ترشحه لولاية خامسة، الاستياء المتراكم إلى حراك شعبي. ويرى "توماس سيريس" أن عقدًا من الصراع الاجتماعي –من احتجاجات متكررة من قبل شباب عاطلين عن العمل في الجنوب، وإضرابات في القطاع العام، وتحركات محلية– قد مهّد الطريق للحراك الشعبي، مما أدى إلى إنشاء شبكات وآليات، حتى وإن بقيت هذه الشبكات خارج نطاق السياسة المؤسسية.

وبالتالي يمكن القول أن عهد بوتفليقة مثّل أطول فترة استقرار رسمي في الجزائر الحديثة، وحقق مكاسب حقيقية من خلال إنهاء العنف واسع النطاق، ورفع حالة الطوارئ، والاعتراف بالأمازيغية. إلا أن إصلاحاته كانت انتهازية وشخصية. فقد عُدّلت القواعد الدستورية بما يخدم مصالح النظام الحاكم، واستُبدلت المصالح الشخصية بالتمثيل، وخضعت الحياة السياسية المؤسسية للحفاظ على الائتلاف الحاكم. وقد أثبت هذه الفترة أن اعتماد النظام على شخص واحد يمثل نقطة ضعفه الرئيسية.

## 4-مرحلة ما بعد الحراك منذ2019: احتواء الحراك، وإعادة بناء السلطة

### 4-1-الحراك كقطيعة سياسية

تميزت الاحتجاجات التي بدأت في 16فبراير 2019، وانتشرت في جميع أنحاء البلاد ابتداءً من 22 فبراير، بحجمها الهائل، وسلميتها المستمرة، وتنظيمها الأفقي. ورفضت شعارات الحركة الاحتجاجية المناهضة للولاية الخامسة، ثم المناهضة للنظام برمته، عبر شعار "يتنحاو قع" فكرة إمكانية ترك الإصلاح للنخبة الحاكمة. وكان رفض الحركة ترشيح قادة أو الدخول في مفاوضات مصدرًا للصمود وقيدًا في آنٍ واحد، فقد منع استقطابها، ولكنه في الوقت نفسه حال دون وجود طرف ثالث تتفاوض معه السلطة.

وقد سحب بوتفليقة ترشيحه وتم تأجيل الانتخابات التي كانت مقررة في 11مارس، ثم استقال في 2 أفريل، بعد أن دعا رئيس الأركان "قايد صالح" علنًا إلى تطبيق المادة 102من الدستور. هذا التسلسل يكشف الكثير، فقد كان الخروج المؤسسي دستوريًا رسميًا، لكنه في الواقع كان بقرار من القيادة العسكرية التي سعت إلى الحفاظ على النظام بالتضحية برمزها.وقد كان شعار الحراك الذي دعا إلى رحيل "الثلاثة ب – "عبد القادر بن صالح، ونور الدين بدوي، والطيب بلعيز، المسؤولين المكلفين بإدارة المرحلة الانتقالية عبّر عن مطلب القطيعة لا الاستمرارية. ومع ذلك، مضت السلطة قدمًا ضمن الإطار الدستوري:إذ تولى

عبد القادر بن صالح منصبه رئيسًا مؤقتًا، وأُلغيت الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 4جويلية، وحُدد موعد جديد لها في 12ديسمبر 2019، كما تمت محاكمة العديد من المسؤولين السابقين ورجال الأعمال المرتبطين بدائرة بوتفليقة، بالإضافة إلى رؤساء المخابرات السابقين، بتهم الفساد أو التآمر، وهي عملية أشارت إلى تصميم النظام على إعادة إضفاء الشرعية على نفسه من خلال التنصل من ماضيه القريب.

### 4-2-انتخابات ديسمبر 2019، ودستور 2020

فاز عبد المجيد تبون، رئيس الوزراء الأسبق في عهد بوتفليقة، في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 12ديسمبر 2019بنسبة 58 بالمئة من الأصوات، في حين بلغت نسبة المشاركة حوالي 40 بالمئة، وسط مقاطعة واسعة النطاق واحتجاجات شعبية متواصلة، كما توفي قايد صالح في 23ديسمبر 2019. وأعلن الرئيس الجديد برنامج إصلاحات "الجزائر الجديدة "الذي يتمحور حول تعديل دستوري، طُرح للاستفتاء في 1نوفمبر 2020خلال فترة الجائحة (كوفيد19)؛ وقد حظي النص بموافقة نحو ثلثي المصوتين، في حين بلغت نسبة المشاركة حوالي 24 بالمئة، وهي أدنى نسبة مشاركة في أي استفتاء وطني آنذاك.

يتضمن الدستور الذي صدر في نهاية عام 2020أحكامًا ذات أهمية بالغة على الورق، على غرار تعزيز الحد الأقصى لفترتين رئاسيتين، المنصوص عليه الآن في المادة 88؛ واستبدال المجلس الدستوري بمحكمة دستورية؛ واستحداث منصب رئيس الوزراء أو رئيس الحكومة تبعًا لنتائج الانتخابات البرلمانية؛ وترسيخ اللغة الأمازيغية. كما وسّع الدستور نطاق الحقوق الدستورية، وأجاز، بشروط، إرسال الجيش للخارج. إلا أن النقاد جادلوا بأن الرئاسة لا تزال مهيمنة على تعيين القضاة والوزراء ورئيس المحكمة الدستورية الجديدة، وأن عملية الإصلاح استبعدت الدوائر الانتخابية الرئيسية للحراك. وبالتالي، يمكن قراءة نص عام 2020على أنه محاولة لاستيعاب مصطلحات الحراك (فصل السلطات، وتحديد فترات الرئاسة، والحقوق) مع الحفاظ على هيكل هيمنة الرئاسة.

### 4-3-احتواء الحراك: القانون والأمن والفضاء المدني

تم تعليق المسيرات الأسبوعية للحراك الشعبي في مارس 2020بسبب جائحة كوفيد 19، وعندما عاد المتظاهرون إلى الشوارع في فيفري 2021، ردّت السلطات بتصعيدٍ في إجراءات الحظر والملاحقة القضائية. وفي ماي 2021، اشترطت وزارة الداخلية الإعلان المسبق عن المسيرات؛ وفي الشهر نفسه، صنّفت السلطات كل من حركة الماك وحركة رشاد ذات الميول الإسلامية كمنظماتٍ إرهابية، وتم توسيع تعريف الإرهاب في قانون العقوبات. وبالتالي تزايدت حالات اعتقال النشطاء والصحفيين والشخصيات السياسية، كما في حالة الصحفي "خالد درارني" الذي حُكم عليه عام 2020 بالسجن، ثم خُففت عقوبته بعد الاستئناف، وأُفرج عنه في فبراير 2021، وواجهت منظمات المجتمع المدني، بما فيها تجمع العمل

الشبابي والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، حلاً قضائياً أو ضغوطاً إدارية بين عامي 2021 و2023. وفي فيفري 2026، وسّع تعديلٌ لقانون الجنسية نطاق الأسباب التي يُمكن بموجبها سحب الجنسية الجزائرية، بما في ذلك في بعض الحالات لمن اكتسبوها بالولادة، مما أثار قلق المراقبين بشأن انعدام الجنسية. كما جرت الانتخابات التشريعية في 12 جوان 2021، والتي قاطعتها بعض فعاليات الحراك وبعض الأحزاب، بنسبة مشاركة بلغت حوالي 23 بالمئة، وهي الأدنى في تاريخ البلاد.

### 4-4-الانتخابات الرئاسية لعام 2024

أسفرت الانتخابات الرئاسية التي جرت في 7سبتمبر 2024، والتي تم تقديم موعدها من ديسمبر عن إعادة انتخاب تبون بنسبة 84.3 بالمئة وفقًا للمحكمة الدستورية، من أصل نسبة مشاركة رسمية بلغت 46.1 بالمئة، وكانت الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات قد أعلنت قبل أيام قليلة نتيجة أولية بلغت 94.7 بالمئة لصالح الرئيس الحالي، إلا أن منافسيه –عبد العالي حساني شريف، ويوسف أوشيش–طعنا في هذه النتائج، ما دفع المحكمة إلى مراجعة النتائج بالخفض. ومن بين ستة عشر مرشحًا تقدموا بطلبات ترشح، تمت الموافقة على ثلاثة فقط، وقد جمعت هذه الانتخابات بين شكل الانتخابات التنافسية وحدودها الواضحة.

### 4-5-المراجعة "الفنية" للدستور لعام 2026، والانتخابات التشريعية في جويلية

قدمت الرئاسة في ديسمبر 2025تعديلاً "فنياً "مقترحاً لدستور 2020، عُرض في جانفي 2026على الأحزاب السياسية، مصحوباً بقانون انتخابي منقح وقانون أساسي جديد للأحزاب. واعتمد البرلمان هذه الحزمة في جلسة مشتركة بتاريخ 25مارس 2026، وصدرت بموجب القانون رقم 26–04 بتاريخ 26مارس 2026، عبر المسار البرلماني بموجب المادة 232 بدلاً من الاستفتاء، وذلك بعد رأي إيجابي من المحكمة الدستورية .· وقد وصفت السلطة هذه الحزمة بأنها وسيلة لسد الثغرات في نص دستور 2020، وتتباين آراء المعلقين حولها؛ إذ يرى روابي أنها تندرج ضمن نمط جزائري طويل من التعديلات الانتقائية في إطار استمرارية مؤسسية، مشيراً إلى أنها لا تمس حدود مدة الرئاسة ولا النظام الجمهوري للدولة. في المقابل، تفسر تحليلات أخرى، بما في ذلك تقارير صحفية تنقل آراء متخصصين دستوريين، هذه الحزمة على أنها توسع صلاحيات الرئيس وتقلل دور الهيئة الانتخابية التي أُنشئت عام 2019، بهدف إبعاد إدارة الانتخابات عن السياسة.

كما أُجريت أول انتخابات تشريعية في إطار النظام المُعدَّل في 2 جويلية 2026لاختيار أعضاء المجلس الشعبي الوطني. ووفقًا للنتائج النهائية التي أعلنتها المحكمة الدستورية في 18 جويلية بلغت نسبة المشاركة 21.24بالمئة داخل البلاد، و10.75بالمئة بين الجزائريين في الخارج، وهي نسبة أقل من النسبة المنخفضة أصلًا في عام 2021، حيث تصدّر حزب جبهة التحرير الوطني القائمة بـ 91مقعدًا، ووصف

رئيس الهيئة الانتخابية الامتناع عن التصويت بأنه ظاهرة "لا تقتصر على الجزائر"، بينما اعتبر النقاد النتيجة دليلًا على عزوف عميق عن العمل السياسي المؤسسي. ويشير انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات المتتالية: 2019، 2020، 2021، 2026 إلى جانب التحسن الجزئي في الانتخابات الرئاسية لعام 2024، إلى أن المواطنين يُفرّقون بين الانتخابات الرئاسية، التي يُنظر فيها إلى المنصب على أنه حاسم، والانتخابات التشريعية، التي يُنظر فيها إلى ثقل البرلمان على أنه هامشي.